

محاضرة رقم (٥)

في مادة: التطور الاقتصادي وتحليل الموارد

الفرقة: الأولى عربي

بعنوان: القسم الثاني

التطور الاقتصادي عبر تاريخ مصر الحديث

الفصل الأول

تطور الاقتصاد المصري منذ بداية حكم محمد علي وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

دكتور/ إبراهيم زكريا الشرييني

مقدمة

- يتناول هذا القسم مراحل تطور الاقتصاد المصري عبر تاريخ مصر الحديث الذي يبدأ بالحملة الفرنسية ثم عصر محمد علي حتي وقتنا الحاضر.
- فقد لعبت السياسة الدولية الاستعمارية دوراً بارزاً في تشكيل تاريخ مصر الحديث، حيث كان لها دور بارز ومؤثر في تغيير اتجاه مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- وتعتبر الحملة الفرنسية وتولي محمد علي الحكم نقطة فارقة في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- فبالرغم من أن الحملة الفرنسية لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات، إلا أنها كانت السبب في تغيير مسار مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فقد حولت مصر من ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية إلي دولة شبه مستقلة تحاول الانفصال عنها.

الفصل الأول

تطور الاقتصاد المصري منذ بداية حكم محمد علي وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

- تتوزع نقطة البدء لتاريخ مصر الحديث بين حملة نابليون بونابرت الفرنسية عام ١٧٩٨ وبين بداية حكم محمد علي الذي قام عام ١٨٠٥.
- فقد كانت الحملة الفرنسية تمثل أول جسر يربط بين مصر والفكر الأوروبي الحديث.

المبحث الأول

التغيرات الاقتصادية في مصر في ظل حكم محمد علي

أهم الأحداث الاقتصادية للحملة الفرنسية على مصر في الفترة من ١٨٠١ - ١٩٧٨

- حمل نابليون بونابرت إلى مصر الفكر الاجتماعي والاقتصادي للدولة البرجوازية الفرنسية.
- سعي نابليون إلى التحالف مع فئة التجار وأرباب الحرف مستعيناً في ذلك بالعلاقات التجارية التي كانت قائمة بين هؤلاء التجار وبين فرنسا التي كانوا يُصدِّرون لها بعض المنتجات المحلية أو المنتجات الإفريقية والآسيوية مثل الحنة والتوابل.
- وقد شجع نابليون على قيام علاقات إنتاج من نوع جديد لم يكن سائداً في مصر قبل ذلك قائم على الملكية الفردية.

- فقد أصدر نابليون بونابرت قانون في سبتمبر عام ١٧٩٨ كان الأساس لنشأة الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر. وكان هذا القانون بمثابة أول هزة حقيقية لنظام ملكية الدولة للأرض وتوزيعها علي أساس حق الانتفاع فقط مقابل الالتزام بدفع الضرائب.

- فقد نص هذا القانون علي إصدار سندات "تمكين" للفلاحين للأرض الزراعية ووضع قاعدة لتقدير ثمن الأرض واعترف بحق التوريث طبقاً للشريعة الإسلامية.

كما صدر إعلان "مينو" في يناير ١٨٠١ الذي نص علي أن:

"الفلاحين ملاك للأراضي"

كما نص أيضاً علي أن: "الجميع ملاك الأراضي مطلق الحرية في أن يزرعوا أراضيهم حسبما يشاؤون".

أهم الأحداث الاقتصادية في عهد محمد علي:

- كانت سياسة محمد علي عكس سياسة نابليون حيث قامت علي احتكار الدولة لملكية وسائل الإنتاج وقوة العمل ونتاج العمل. حيث قام محمد علي بتصفية فئة التجار وأصحاب الحرف التي كان من الممكن أن تتطور بشكل طبيعي، والتي يمكن أن تحدث تراكمات في رؤوس الأموال الذي يساعد في تمويل إقامة صناعات وطنية.
- وقام هو بإنشاء المراكز الصناعية المملوكة له في أنحاء عديدة من مصر. فكانت صناعة الصوف منتشرة في القاهرة والفيوم، وكان إنتاج الحرير منتشراً في الدلتا، وكانت صناعة الأواني الفخارية والحصر وعصر الزيوت والسكر منتشرة في الصعيد، وكانت هناك صناعة النبيذ وماء الورد في الفيوم.
- أما صناعة الغزل والنسيج فكانت الصناعات الواسعة الانتشار. وقد بلغ عدد الطوائف الحرفية في ذلك الوقت (٦٤) طائفة.
- وقد شمل نظام الاحتكار الذي اتبعه محمد علي الصناعة والزراعة والتجارة .
- فقد أعاد ملكية كل منها له باعتبارها رأس الدولة . والمالك الوحيد لكل الموارد فيها.
- وكان هذا بمثابة ردة عن بدايات الملكية الخاصة التي بدأت تبرز مع بداية الحملة الفرنسية.

-فقد أصدر محمد علي في عام ١٨٢١ مرسوماً ينص علي:

* منع كافة الأهالي من تشغيل أنوال الغزل والدبارة، وهدد بمعاقبة الذين يقومون بتشغيل تلك الأنوال،

* منع الفلاحين من صناعة الحصر لحسابهم الخاص،

* أغلق مصانع السكر الأهلية عندما بدأت المصانع الحكومية التي أنشأها هو لإنتاج السكر،

* استولي علي جميع مصانع الزيوت عام ١٨٣٣،

* جمع كل عمال الدخان والنشوق من جميع أنحاء مصر وأجبرهم علي العمل لحسابه في خان واحد تحت إشراف والٍ من ولاته.

* أصدر عقوبات وغرامات علي أي شخص يصنع أو يبيع دخاناً أو نشوقاً خارج هذا الخان حتي ولو كان لاستهلاكه الشخصي، ووصل الأمر إلي مصادرة ما تصنعه النساء في بيوتهن والقري.

* بيع هذه المنتجات بخمسة أضعاف ما كان الناس يدفعون فيه في السابق،

* فرض عقوبة الشنق الفوري على من يخالف سياسة الاحتكار التي أخذ بها محمد علي.

- قام محمد علي بتجميع الحرفيين في وكالات متخصصة تعمل لحسابه، ودس عليهم جواسيس للتأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة فقط. وكانت الحكومة تماطل في دفع ثمن ما ينتجه هؤلاء الحرفيون.

-وقد ترتب على هذه الاجراءات ضعف هذه الصناعات. مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع المبيعات من ملبوسات و مأكولات و غلال.

أسباب انهيار صناعات محمد علي:

-انهارت صناعات محمد علي بسبب:

- * القيود التي فرضتها الدول الأوروبية علي الجيش والأسطول التابعين له.
- * فرضت عليه معاهدة ١٨٤٠ المعقودة مع الباب العالي منع الاحتكار.
- * منافسة السلع الأوروبية التي بدأت تغزو السوق المصرية.

أسباب انهيار فئة التجار:

- تعرضت فئة التجار للانهيار أيضاً بسبب:

- * احتكار محمد علي للتجارة الداخلية والخارجية
- * قيامه بفرض ضرائب باهظة عليهم.
- * قيامه بشراء المحاصيل منهم بثمان ويبيعه بثمان أعلى منه بكثير.
- * تولي محمد علي كان بنفسه شراء السلع الواردة من أوروبا وبيعها بالأسعار التي يحددها هو.
- * تفضيله قيام البيوت التجارية الأوروبية علي قيام بيوت تجارية مصرية لتزويد صناعته الجديدة بما كانت تحتاجه من معدات ومواد أولية.

- وقام محمد علي بإلغاء نظام الالتزام ليحل محله نظام العهدة وذلك لإعادة التنظيم الإداري للأرض بهدف زيادة الانتفاع بها وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب ودعمًا لإبقائه المالك الوحيد لكل الأرض الزراعية في مصر.
- ولما كان محمد علي هو الذي يمنح حق الانتفاع بالأرض لمن يشاء، فهو أيضا الذي يملك حق سحبه ممن يشاء ووقتما يشاء.
- وقد أدت سياسة محمد علي الاحتكارية إلي الحيلولة دون بروز طبقة وسطي تجارية وصناعية محلية مرة أخرى بعد ان بدأت العناصر الرأسمالية تنشط في الاقتصاد المصري.
- فقد فتح محمد علي الباب لتسلل رأس المال الأجنبي لمصر عن طريق السماح بقيام بيوت التجارة الأوروبية التي وصل عددها في القاهرة والإسكندرية إلي ٦٢ بيتاً.
- وحينما انهارت صناعات محمد علي كان السوق المحلي قد أصبح مفتوحاً أمام المنتجات الأوروبية، وكان هناك رأسمال أوروبي أقام صناعات أخرى داخل مصر.
- وبشكل عام فإنه لم يمر ربع قرن بعد انتهاء حكم محمد علي حتي كان النشاط المالي والتجاري والصناعي كله في مصر في يد الرأسمالية الأجنبية.

- وقد توسع محمد علي في فرض نظام السخرة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر، فقد كان العمال يعملون في مصانعه طبقاً لنظام السخرة، وكانوا يعيشون في ثكنات شبه عسكرية تحت الحراسة المشددة حتي لا يهربوا.

- كما أن إقامة المنشآت ولاسيما المتعلقة بالري كانت تتم علي أساس السخرة بشكل واسع.

- وقد أدت طموحات محمد علي الإمبراطورية إلي تخصيص الجانب الأكبر من موارد البلاد للإنفاق علي الجيش والأسطول، وقد بلغت الموارد في عهده ٢٠٠ مليون جنيه في المتوسط سنوياً، كان يخصص ٦٠% منها للإنفاق العسكري .

- ولكي تتبين من فداحة الضرائب التي فرضها محمد علي علي الفلاحين يكفي أن نذكر أن هذه الضرائب في ظل الحملة الفرنسية لم تكن تزيد عن ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش سنوياً ارتفعت إلي حوالي عشرة أضعافها في ١٨٢٠ أي إلي ٦٦,٠٥٤,٠٦٥ قرشاً ثم إلي ٢٣٠ قرشاً عام ١٨٤٤ أي حوالي أربعين ضعفاً.

- وإذا كانت الأرض المعفاة من الضرائب هي أملاك محمد علي باشا وأبعاديات أفراد أسرته وحاشيته التي بلغت مساحتها حوالي مليون فدان، فإن المساحة الباقية وقدرها مليون و ٣٢ ألف فدان كانت تتحمل عبء هذه الضريبة كلها.

- وقد ترتب علي هذه السياسة الضريبية المرتفعة والتعسف في تحصيلها واحتكار الدولة للمحاصيل، والتجنيد الواسع للسخرة أن أصبح الفلاحين يشعرون بأن حياة الأرض أصبحت عبئاً يصعب عليهم احتمالها، فصار هروبهم من الأرض سمة بارزة من سمات عهد محمد علي الذي اضطر أن يجوب البلاد بنفسه في عام ١٨٢٧ بحثاً عن حل لتلك المشكلة، وأصدر العديد من التشريعات التي نصت علي عقوبات صارمة ضد من يهربون من الأرض، كما أصدر أوامر بإخضاع الفلاحين لنظام تراخيص المرور التي لم يكونوا يستطيعون التنقل خارج قراهم بدونها، وأن يقوم رؤساء ومشايخ القرى بتسلم الفلاحين الغرباء عن قراهم.

- وأرسل محمد علي جنوده لمحاصرة المدن الكبرى وأطراف الدلتا والقبض علي الفلاحين الهاربين وإعادتهم إلي قراهم. كما قام بإعدام عدداً من الفلاحين الهاربين.

- وفي عام ١٨٤٤ حكم بالإعدام علي شيخ قرية لأنه ساعد الفلاحين علي مراوغة السلطات، وكانت السلطات العسكرية تجمع الفلاحين الهاربين مع نساءهم، وأطفالهم وتسوقهم في قوافل تحت حراسة عسكرية عائدة بهم إلي قراهم.

- كما انتشرت ظاهرة إتلاف المحاصيل وإحراق الأجران التي تكرر فيها المحاصيل بعد جمعها. ومن ثم فقد نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة علي أنه إذا أحرق أحد من المشايخ أو الفلاحين المحاصيل تخلصاً من المال الميري، فإنه يعتبر خائناً ويرسل إلي الليمان مدي حياته.

- ومن ثم لم يعد للفلاحين مصلحة في الإنتاج وإنما مصلحتهم في حرمان محمد علي من الحصول علي ناتج عملهم، كما أدت سياسة محمد علي الاحتكارية هذه إلي قيام عدة انتفاضات مسلحة مما اضطر محمد علي إلي سحب بعض قواته من السودان والإستعانة بقوات تركية للقضاء علي هذه الثورات.

- وهكذا، فبالرغم مما شهده عهد محمد من بعض التحديث في الاقتصاد المصري ، إلا أن هذا التحديث شكل نكسة في تطور مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ورجعية إلي الدولة الاحتكارية والاستبدادية فيما بعد نشأتها حيث أنه تم علي يد الرأسمال الأجنبي ولخدمة مصالحه.

التحول إلى اقتصاد السوق ونمو العناصر الرأسمالية:

- شهدت السنوات الأخيرة من حكم محمد علي نمواً ملحوظاً في اقتصاد السوق القائم علي التبادل السلعي – النقدي، وكان من أهم عوامل نمو اقتصاد السوق ما يلي:

* إدخال المحاصيل النقدية، وخاصة القطن طويل التيلة الذي أدخل محمد علي زراعته في مصر.

* ساهمت زراعة وتصدير القطن وتزايد الدخل من صادراته في ربط مصر بقوة بالسوق الرأسمالي العالمي.

* ساهمت مشاريع محمد علي الأخرى أيضاً في توسع اقتصاد السوق القائم علي التبادل السلعي – النقدي، مما كان له أثر كبير في تطور مصر اللاحق.

* أدى تدفق جانباً من هذه الأموال السائلة إلي المزارعين نتيجة لأن أصبح من حق التجار الأجانب التعامل معهم مباشرة بعد إلغاء نظام الاحتكار، إلي إنعاش السوق.

* كما أن إنشاء محمد علي أول بنك في مصر بالاشتراك مع اثنين من الماليين اليونانيين، والذي كان مقره في الإسكندرية، وحددت لائحة هذا البنك مهامه (تسعير العملات الأجنبية وأصناف الزراعة والتجارة – فتح الاعتمادات – قبول التحويلات).

- وقد أدى هذا التحول الذي طرأ علي السوق المصري – بعد إلغاء الاحتكار – إلي تطور علاقة الاقتصاد المصري بالسوق العالمية.

- فقد اتجهت مصر إلي الأخذ باستراتيجية تعتمد علي التصدير "ومن ثم التحول إلي اقتصاد السوق"

- ومن خلال استراتيجية التوجه إلي التصدير ارتبطت مصر بالسوق الدولية كمصدر للمواد الأولية – خاصة القطن.

- ومن هنا جاء الاهتمام بمشاريع الري والصرف والسكة الحديد لخدمة زراعة وتجارة القطن،

- فقام محمد علي ببناء القناطر الخيرية في شمال القاهرة، وفي عهد سعيد وإسماعيل حفرت قنوات طولها ٨٤٠٠ ميل. كما بني أول خط حديدي بين القاهرة والإسكندرية لتسهيل تصدير القطن.

- وفي عام ١٨٨٠ كانت مصر تمتلك شبكة من السكك الحديد طولها ١٣٠٠ كيلومتر، وشبكة من خطوط التليغراف طولها ٥٢٠٠ كيلو متر، وأعيد تعمير ميناء الإسكندرية لتصبح ميناء التصدير الأول،

- وأدخلت وسائل الري الحديثة (وابور المياه) لزيادة إنتاجية الأرض من القطن.

- وكان الخديوي إسماعيل يحتكر استيراد «وابورات المياه»،

- كما بلغ عدد القنوات في عهد إسماعيل إلي ١٣٩ قناة حفر منها في عهده وحده ١١٢ قناة، كذلك كان القطن أساساً لصناعات محلية مثل حليج القطن وعصر الزيوت وصناعة الصابون.

- كان قصب السكر هو المحصول النقدي الذي يلي القطن في الأهمية ، فقد قامت علي أساسه صناعات السكر والعسل الأسود وتقطير الكحول،
- وأقام الخديوي إسماعيل في أراضيه مصانع لإنتاج السكر بلغ إنتاجها عام ١٨٧٩ حوالي ٦٩٤,٧٤٣ ألف قنطاراً من السكر، ١٧٩,٣٢٢ قنطاراً من العسل الأسود، و ١,٦٧١,٢٣٩ أوقة من الكحول .
- كما كان هناك من كبار الملاك المصريين ممن يملكون مصانع لحلج القطن وعصر القصب في المحلة الكبرى والدقهلية.
- وحصل بعضهم في أواخر عهد عباس علي امتيازات لإقامة معامل لاستخراج الزيت من بذرة القطن ولصناعة الصابون،
- كما حصل بعضهم علي امتياز تشغيل سفن تجارية في البحر الأحمر مع بيوت المال الأجنبية.
- وترتب علي قيام صناعات محمد علي انتعاش اقتصاد السوق،
- كما حدث نمو ملحوظ في سكان مدينتي القاهرة والإسكندرية، فارتفع عدد سكان القاهرة إلي ٢٥٦,٦٧٩ ألف نسمة.

- وبلغ عدد سكان الإسكندرية ١٦٤,٣٥٩ ألف نسمة بعد أن كان ١٥ ألف نسمة فقط حتي عام ١٨٠٠،

- وزاد عدد المدن الإقليمية، ووصل تعداد السكان في المدن التي يزيد ساكنوها عن ألفان نسمة إلي ١٠% من مجموع السكان.

وبسبب ذلك تزايدت الحاجة إلي المواد الغذائية من الريف مما أدى إلي انتعاش السوق الداخلية، وظهور الأسواق الإقليمية الإسبوعية لبيع فيها الفلاحون منتجاتهم ويشتررون احتياجاتهم، وساعد علي نشاط السوق الداخلية أن سعيد باشا ألغي الضريبة الدخولية التي كان يتم تحصيلها علي السلع المحلية عند انتقالها من مكان إلي آخر.

كما أن نمو اقتصاد السوق، وتراكم فائض نقدي لدي كبار المنتفعين بالأرض مكنهم من إحداث تغيير جذري في علاقتهم بالأرض، فبعد أن كانوا منتفعين بها أصبحوا مالكين لها عندما اضطر إسماعيل إلي بيعها لهم مقابل إسهامهم بفوائضهم النقدية في مواجهة ديونه ومشاكله طبقاً لما عرف باسم "قانون المقابلة"، وإن كان ذلك من الناحية الأخرى يعتبر واحداً من آثار السياسة الرأسمالية البريطانية والفرنسية التي استدرجت إسماعيل إلي قروض بلغت قيمتها ٩٠ مليون جنيه.